المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

مجلة العلوم الإحصائية

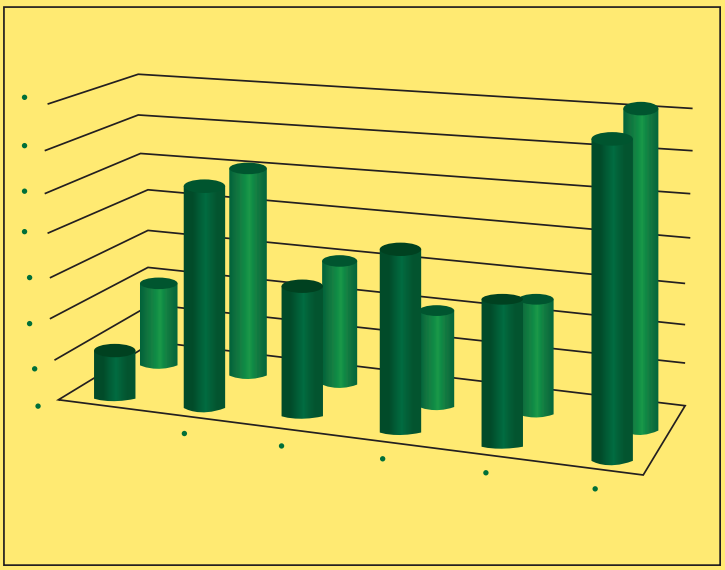

العدد رقم 30

مجلة علمية محكمة

يصدرها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

معتمدة في قائمة المجلات العلمية ulrich´s

www.ulrichsweb.com

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

www.emarefa.net/arcif/

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

مجلة العلوم الإحصائية

No. 30 June 2026

مجلة العلوم الإحصائية

مجلة علمية محكمة

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الدكتور زياد عبد الله

أمين التحرير

الدكتور لحسن عبد الله باشيوه

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. فيصل الشرعبي — أ. د. عبد الخالق التهامي — ا. د. مختار الكوكي

أ.د. عيسى مصاروه — أ. د. احمد شاكر المتولي — أ.م. د. سلوى محمود عسار

أ. م. د. حسان أبو حسان — أ. م. د. حميد بوزيدة

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. قاسم الزعبي — د. نبيل شمس — أ. د. عوض حاج علي

د. ضياء عواد — د. خليفة البرواني — أ. د. ميثم العيبي اسماعيل

د. لؤي شبانه — أ. د. غازي رحو — أ.م. د. محمد حسين علي الجنابي

د. علا عوض

معتمدة في قائمة المجلات العلمية **Ulrich's**

www.ulrichsweb.com

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

www.emarefa.net/arcif/

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

ص.ب: 851104 عمان 11185 الأردن P.O. Box: 851104 Amman 11185 Jordan

Tel: +96265549805 Fax: +96265549804 www.aitrs.org info@aitrs.org

شروط النشر في مجلة العلوم الإحصائية

1 – تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية في المجالات الإحصائية والمعلوماتية المكتوبة باللغة العربية والانكليزية والفرنسية على أن لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر او قدم للنشر في مجلات او دوريات أخرى او قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات.

2 – ترسل البحوث والدراسات الى أمين التحرير على أن تتضمن اسم الباحث او الباحثين وألقابهم العلمية وأماكن عملهم مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهواتف والبريد الالكتروني. وان يرسل البحث المراد نشره الكترونيا (على قرص او بالبريد الالكتروني) وفق المواصفات أدناه:

أ – أن يكون مطبوعاً على ورق حجم A4 وان يكون على شكل عمود واحد ويستخدم للغة العربية نوع حرف (Simplified Arabic) و(Times New Roman) للإنجليزية والفرنسية وبحجم خط (12). وباستخدام Microsoft Word وعلى وجه واحد للورقة.

ب – الهامش مسافة 2.5 سم لجميع جوانب الورقة.

ج – يرفق الباحث ملخصاً عن بحثه باللغتين العربية والانجليزية والفرنسية بما لا يزيد عن صفحة واحدة.

د - يتم الإشارة الى المصادر العلمية في متن البحث وفي نهايته، مع مراعاة أن لا يتضمن البحث سوى المصادر التي تم الإشارة إليها في المتن ووفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).

هـ– ترقم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المستعارة منها بالمصادر الأصلية.

و– أن لا يزيد عدد صفحات البحث اوالدراسة عن (25) صفحة.

3 – يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز يومين عمل من تاريخ استلام البحث.

4 – تخضع كافة البحوث المرسلة الى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي ويبلغ الباحث بالتقييم والتعديلات المقترحة إن وجدت خلال مدة لا تتجاوز اسبوعان من تاريخ استلام البحث.

5 – لهيئة تحرير المجلة الحق في قبول او رفض البحث ولها الحق في إجراء أي تعديل او إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها بعد موافقة الباحث.

6 – يصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة ولا يجوز إعادة نشره في أماكن أخرى.

7 – تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولا تعكس وجهة نظر المجلة او المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

8 – ترسل البحوث على العنوان الالكتروني للمجلة:

journal@aitrs.org / Info@aitrs.org

المحتويات

ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	العوامل المؤثرة في توقف المنشآت عن العمل:دراسة ميدانية على المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن د. رانية السطل د. أمين شموط قسم الابحاث والدراسات – المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1
2	تجريم الفعل البيئي الجسيم (Eco-cide) على المستوى الوطني والدولي واعتباره جريمة ضد الإنسانية أو جريمة بيئية خطيرة، لتحويل عبء المسؤولية من مجرد غرامة إلى محاسبة جنائية رادعة الدكتورة حليمة منصري أستذة مساعدة بالمعهد العالي للدراسات القانونية بقابس (تونس)	25
3	Pregnant women in third trimester having risk factor and complications attending antenatal care in a tertiary hospital in Baghdad 2021 Dr. Hala Ahmed Shaker Dr. Walaa Waleed Taha Family physician at the ministry of health	58
4	The Topp-Leone Burr II Distribution: Properties and Applications Ghada A. Abd Elsamed, Nahed M. Helmy, Saida M. Abdelnabi andRabab E. Abd EL-Kader Faculty of Commerce-Al-Azhar UniversityGirls Branch Egypt	74
5	A Rapid Numerical Method Based on Machine Learning for Solving Eigenvalue Problems in Large Systems Aseel Najih Abbas Hassan University of Al-Mustansiriya, College of Administration and Economics, Department of Information Technology	90

العوامل المؤثرة في توقف المنشآت عن العمل: دراسة ميدانية على المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن

د. رانية السطل
د. أمين شموط
قسم الابحاث والدراسات – المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

تاريخ استلام البحث: 2026/04/27
تاريخ قبول البحوث: 2026/06/14
نشر البحث في العدد الثلاثون: حزيران / يونيو 2026

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online): 2522-64X/ 338.64207
رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print): 2519-948X/ 338.64207

العوامل المؤثرة في توقف المنشآت عن العمل: دراسة ميدانية على المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن

د. رانية السطل
د. أمين شموط
قسم الابحاث والدراسات – المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

الملخص
تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل الأسباب التي أدت إلى توقف أو إغلاق عدد من الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (2005-2025)، وذلك بالاعتماد على استبيان تم توزيعه على مختلف القطاعات وحسب المحافظات. فبالرغم من الحراك الإيجابي في بيئة ريادة الأعمال الأردنية مؤخرًا الذي يتمثل في دخول عشرات الشركات الريادية سنويًا إلى السوق وزيادة أعداد البرامج والجهات وحاضنات الأعمال الداعمة للشباب؛ إلا أن الأسواق تشهد أيضًا خروج وفشل أعداد كبيرة من هذه الشركات سنويًا، مما يتطلب تسليط الضوء على أسباب التوقف وسبل الحد منه في إطار العمل مع الشركاء في تحسين ريادة الأعمال.
تم اعتماد عينة مكونة من (70) شركة ميكروية وصغيرة ومتوسطة توقفت عن العمل في الأردن، بهدف تشخيص الأسباب الرئيسية للتوقف ورصد توجهات أصحاب المشاريع، حيث أظهرت النتائج من خلال التوزيع النسبي أن غالبية الشركات هي منشآت فيها شراكات بنسبة (70%) تتركز أنشطتها في القطاعات الخدمية (56%) والتجارية (29%)، مع انتشار جغرافي أكبر في العاصمة (74%)، وكانت معظم الشركات ميكروية الحجم وبنسبة قاربت (56%) - إذ كان عدد الموظفين لا يتجاوز خمسة موظفين - و(34%) من مجموع مفردات العينة هي شركات ناشئة تراوحت سنوات استمراريتها في السوق ما بين (3-0) سنوات.
كما أظهرت النتائج أن انخفاض المبيعات وضعف الطلب يمثلان السبب الرئيس لتوقف الشركات بمختلف أنواعها وفئاتها حسب الحجم، تلتها ارتفاع التكاليف الكلية من تشغيلية وثابتة؛ حيث برزت هذه العوامل بشكل واضح لدى أغلب الفئات؛ فمن من حيث نوع الشركة، فقد تبين أن الشركات الفردية أكثر عرضة للتوقف بسبب انخفاض المبيعات، في حين تواجه منشآت الشراكة تأثيرًا أقل في هذا الجانب، أما من حيث النوع الاجتماعي، كان الذكور أكثر تأثرًا بتراجع الطلب وانخفاض المبيعات مقارنة بالإناث؛ وفيما يخص سنوات الخبرة، لوحظ أن تراجع الطلب والمبيعات يعدّ العامل المشترك الرئيس لتوقف الأعمال بغض النظر عن سنوات الخبرة. أما بالنسبة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي، فالشركات التجارية والخدمية كانت الأكثر تأثرًا بالعوامل المالية (انخفاض المبيعات وارتفاع التكاليف)، في حين واجهت الشركات الصناعية والتقنية تحديات ناتجة عن الأزمات الاقتصادية الخارجية. وفيما يتعلق بـ المستوى التعليمي لصاحب الشركة، فقد كانت فئة الجامعيين وفوق الجامعيين الأكثر تمثيلًا في أسباب التوقف، خصوصًا انخفاض المبيعات والصعوبات القانونية وارتفاع التكاليف، بينما تأثرت الفئات الأقل تعليمًا أكثر بمشكلات عدم سداد العملاء للذمم المترتبة عليهم.

بشكل عام، تؤكد النتائج أن العوامل المالية والاقتصادية هي الأسباب الأكثر تأثيرًا في توقف الشركات، تليها العوامل التشريعية والإجرائية، بينما كانت العوامل الإدارية والتنظيمية الأقل تأثيرًا في العينة المدروسة.

انطلاقًا من ذلك، توصي الدراسة بضرورة تنفيذ دراسات قطاعية تفصيلية إضافية تهدف إلى تعميق الفهم حول تحديد الاحتياجات بدقة. كما تؤكد على تظافر الجهود في استحداث وتطوير برامج داعمة جديدة تستند إلى نتائج تلك الدراسات؛ وبما يضمن فعالية التدخلات الحكومية ودعم استدامة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق والعمل في إطار القنوات الرسمية، وبالشراكة مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة؛ بما يضمن اطلاع صُنّاع القرار والمختصين على مخرجات هذه الدراسة في حال مراجعة وتطوير السياسات الضريبية –خاصةً الضرائب غير المباشرة –في سياق عدالة العبء الضريبي. كما يُتوقع أن تسهم هذه الإجراءات مجتمعة في تقليص معدلات التعثر من خلال تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الحيوية في إطار رؤية التحديث الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التوقف عن الأعمال؛ المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة؛ الأردن

Abstract

The study aims to understand and analyze the reasons that led to the cessation or closure of a number of micro, small, and medium-sized enterprises (MSMEs) in Jordan during the period (2005–2025). This is based on a survey distributed across various sectors and governorates. Despite the recent positive momentum in Jordan's entrepreneurial ecosystem—reflected in the entry of dozens of startups into the market annually, along with the growing number of programs, institutions, and business incubators supporting youth—markets are also witnessing the annual exit and failure of a large number of these enterprises. This calls for shedding light on the causes of business cessation and identifying ways to mitigate them, in collaboration with partners to improve the entrepreneurial environment.

A sample of (70) micro, small, and medium-sized enterprises that had ceased operations in Jordan was selected to diagnose the main reasons for closure and to track the orientations of business owners. The results showed, based on relative distribution, that the majority of companies were partnerships (70%), with activities concentrated in the service sector (56%) and the commercial sector (29%). Geographically, most were located in the capital (74%). Most of the businesses were micro-sized (approximately 56%), employing no more than five employees,

while (34%) of the sample consisted of startups that had been operating in the market for a period ranging between (0–3) years.

The findings also revealed that declining sales and weak demand were the primary reasons for business cessation across all types and categories, regardless of size. This was followed by rising total costs, including both operational and fixed expenses. These factors were prominent across most categories. In terms of business type, sole proprietorships were more vulnerable to closure due to declining sales, whereas partnerships were relatively less affected by this factor. From a gender perspective, males were more affected by declining demand and sales compared to females. Regarding years of experience, declining demand and sales emerged as the main common factor leading to business cessation regardless of experience level. In terms of economic activity, commercial and service-based businesses were the most affected by financial factors (declining sales and rising costs), while industrial and technology firms faced challenges arising from external economic crises. Concerning the educational level of business owners, university graduates and postgraduates were the most represented in closure causes, particularly in relation to declining sales, legal difficulties, and rising costs. In contrast, less-educated groups were more affected by issues related to customers' failure to settle outstanding debts.

Overall, the results confirm that financial and economic factors are the most influential causes of business cessation, followed by legislative and procedural factors, while administrative and organizational factors were the least influential within the studied sample.

Based on these findings, the study recommends conducting additional detailed sectoral studies to deepen the understanding of specific needs. It also emphasizes the importance of coordinated efforts to develop and introduce new support programs based on these findings, ensuring the effectiveness of government interventions and supporting the sustainability of MSMEs. This should be achieved through coordination within official channels and partnerships between public and private sector entities, including relevant civil society organizations. Furthermore, it is essential to ensure that policymakers and specialists are informed of the study's outcomes when reviewing and developing tax policies—particularly indirect taxes—in the context of ensuring tax fairness. Collectively, these measures are expected to reduce failure

rates by strengthening the contribution of vital productive sectors within the framework of the Economic Modernization Vision.

Keywords: Business failure; Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs); Jordan

المقدمة

تُعد الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ تمثل النسبة الأكبر من حيث حجم المنشآت الاقتصادية وتوفر فرص عمل واسعة تسهم في الحد من البطالة، وتعزز الناتج المحلي الإجمالي، وتدعم الابتكار وريادة الأعمال. وفي الأردن، تحظى هذه الفئة من الشركات بأهمية خاصة، حيث تشكل ما يزيد على 90% (دائرة مراقبة الشركات، 2025)[1] من إجمالي الشركات العاملة وتوظف شريحة كبيرة من القوى العاملة الوطنية. وبالرغم من هذه الأهمية، فإن تلك الشركات تواجه تحديات جوهرية تهدد استمراريتها وتؤدي في كثير من الحالات إلى توقف أعمالها أو خروجها من السوق. وتتوزع هذه التحديات بين عوامل مالية مثل صعوبة الحصول على التمويل وضعف المبيعات، وعوامل إدارية تتعلق بقصور التخطيط الاستراتيجي وضعف الخبرات الإدارية، بالإضافة إلى عوامل خارجية مرتبطة بالتشريعات والضرائب وارتفاع كلفة التشغيل والمنافسة غير العادلة في الأسواق. كما تسهم التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية في زيادة الضغوط على هذه الشركات؛ خاصة في ظل محدودية قدرتها على مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات المرتبطة بالمستجدات التي تطرأ على سلاسل التوريد.

من هنا، تأتي أهمية دراسة أسباب توقف الأعمال في الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، ليس فقط لفهم العوامل المؤدية إلى تعثرها أو خروجها من السوق، بل أيضاً لفتح الباب أمام الشركاء في القطاع الخاص والعام كالغرف التجارية والصناعية في الأردن للمساهمة في إيجاد الحلول العملية التي تساعد في تعزيز قدرة الشركات على البقاء والنمو، لما لذلك من أثر مباشر على التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في البلاد.

أهمية الدراسة ومبرراتها

إن استدامة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية تسعى له الحكومات المتعاقبة بجدية ويعتبر ضمن أولوياتها في الأردن؛ ومع ذلك نشهد خروج ودخول العديد من الأعمال باتجاهات متعاكسة ، حيث انخفض معدل ملكية الأعمال التجارية القائمة من 7.2 % في عام 2023 إلى 4.8 % في عام 2024 (التقرير الوطنى للمملكة الأردنية الهاشمية 2024/2025- مرصد ريادة الأعمال العالمى (GEM))، وفي نفس التقرير لعام 2020/2019 بلغ معدل توقف الأعمال في الأردن في تلك السنة 10.45%، وكان الأردن يحتل المرتبة الثالثة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في حين أن تقرير عام 2017/2016 احتلت فيه الأردن المرتبة الثانية بمقارنة دولية وإقليمية،

[1] دائرة مراقبة الشركات: https://ccd.gov.jo

حيث بلغ معدل توقف الأعمال 21.2% من مجمل نشاط (TEA)[2]؛ مما يتطلب البحث في أسباب التخلي عن الأعمال التجارية وتوقف تلك الأعمال في هذه الدراسة.

أهداف البحث

1. التعرف على أبرز الخصائص الديموغرافية والإدارية للشركات مثل (النوع الاجتماعي لمدير الشركة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وعدد العاملين، ...).
2. تحديد أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى توقف أعمال الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة حسب عينة الدراسة في الأردن.
3. اقتراح توصيات وحلول عملية لدعم استمرارية ونمو الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن.

مصادر البيانات والمجتمع والأداة والمنهجية

تم اعتماد البيانات الأولية (Primary Data) والتي تم جمعها الكترونيا عن طريق تقنية (Google Form)، حيث تم تصميم استبانة الدراسة من جانب قسم الأبحاث والدراسات وبالتعاون مع أقسام مديرية الابتكار والريادة في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، إذ تم الاخذ بعين الاعتبار في التصميم دراسات مرجعية عربية وأجنبية سابقة. كما تم استخدام حزمة برمجية " SPSS " كأداة في تحليل البيانات واستخراج المؤشرات والاستنتاجات، ومن ثم التوصل الى توصيات ذات العلاقة بأهداف الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المتوقفة عن العمل في الأردن[3]، لكن بسبب عدم دقة حجم المجتمع الأصلي والذي يقارب (2000 شركة) وصعوبة التحقق من صحة بيانات الاتصال، إضافة إلى أن جمع الردود يستغرق وقتًا طويلًا، فقد تم الاكتفاء بعينة مقدارها (70) شركة (حسب معادلة Steven K. Thompson)[4]، وقد تم التأكد من صحة بياناتها وأنها صالحة للتحليل.

وفي السياق أعلاه، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة أهدافها.

صدق أداة الدراسة

نظرًا لأهمية التأكد من صلاحية أداة الدراسة ودقتها في جمع البيانات المطلوبة، فقد كان من الضروري التحقق من صدق الاستبيان قبل تطبيقه على العينة الفعلية. ويُعد التحقق من الصدق خطوة أساسية لضمان أن الأداة تقيس الجوانب التي صُممت من أجلها بدقة ووضوح؛ ولهذا الغرض، تم اعتماد طريقتين أساسيتين للتحقق من الصدق، وهما: صدق المحتوى والصدق الظاهري.

---

[2] Total Early-Stage Entrepreneurial Activity

[3] البيانات تم الحصول عليها في منتصف عام 2025 من دائرة مراقبة الشركات: https://ccd.gov.jo، علمًا أنها بيانات غير منشورة.

[4] تم اعتماد مستوى ثقة 90% ونسبة خطأ 5%: فيكون الحد الأدنى لحجم العينة 66 مفردة http://www.raosoft.com/samplesize.html

أولًا: صدق المحتوى

حرصًا على التحقق من صلاحية أداة الدراسة ومدى قدرتها على قياس أهداف الدراسة، تم عرض الاستبيان على مجموعة من المعنيين في إطلاق البرامج في المؤسسة وتقييم الطلبات. وقد قاموا بتقييم البنود من حيث مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وشمولها للأبعاد المرتبطة بموضوع البحث، فضلًا عن وضوح صياغتها وخلوّها من الغموض أو التحيّز. وبناءً على ملاحظاتهم، تم إدخال التعديلات اللازمة على عدد من البنود لضمان تغطيتها الشاملة ودقتها البحثية. وبذلك تحقق الاستبيان من درجة مناسبة من صدق المحتوى قبل تطبيقه على العينة الفعلية.

ثانيًا: الصدق الظاهري

للتأكد من مدى وضوح الاستبيان وسهولة فهمه من قبل أفراد العينة المستهدفة، تم إجراء اختبار تجريبي (Pilot Test) على عينة محدودة من أصحاب الشركات المتوقفة عن العمل؛ بهدف تقييم مدى وضوح الصياغة والأسئلة. وقد أظهرت نتائج التطبيق التجريبي أن بنود الاستبيان واضحة ومفهومة، وتغطي بدقة الجوانب التي تهدف الدراسة إلى استقصائها. كما أُخذت ملاحظات المشاركين بعين الاعتبار؛ مما عزز من الصدق الظاهري للأداة قبل توزيعها الميداني النهائي.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة عدداً من الصعوبات والتحديات، ومن أبرزها ما يلي:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة، نظراً لغياب السجلات المحدثة عن الشركات المتوقفة عن العمل أو لقيام أصحاب الشركات بتغيير أرقام التواصل معهم أو لوجود بيانات تواصل غير سارية، بالإضافة إلى تردد بعض أصحاب الشركات في الإفصاح عن الأسباب الحقيقية للتوقف.
- محدودية حجم العينة وتنوعها، إذ لم يكن من السهل الوصول إلى جميع فئات الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، فضلاً عن ضعف تجاوب بعض المستجيبين مع أدوات البحث.
- تداخل الأسباب المؤدية إلى التوقف، حيث يصعب أحياناً الفصل بشكل واضح بين العوامل الداخلية (مثل سوء الإدارة أو نقص التمويل) والعوامل الخارجية (مثل الأزمات الاقتصادية أو التشريعات).
- الاعتبارات الزمنية؛ إذ إن بعض الشركات توقفت منذ فترة طويلة، مما يجعل المعلومات المستخلصة عرضة للنسيان أو للتأثر بالظروف اللاحقة.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع توقف الأعمال؛ نسرد في هذه الدراسة الأحدث منها بشكل مختصر.

قام الشامي وآخرون (2025) بدراسة حول أسباب التعثر المالي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وركزت على أثر أزمة كوفيد-19 ودور الصندوق الوطني لتنمية المشاريع. خلصت الدراسة إلى أن الجائحة لم تكن السبب الوحيد، بل كشفت مشكلات سابقة مثل ضعف الإدارة المالية، صعوبة التمويل، والضعف التشغيلي داخل الشركات. كما قام لحسن وأمغار (2025) بدراسة طور فيها نموذجًا للتنبؤ بالفشل المالي لدى SMEsالمغربية باستخدام بيانات مالية لعينة من 30 شركة خلال 2019–

2021، واعتمدت على تحليل المكونات الرئيسية والانحدار اللوجستي. أهميتها أنها لا تكتفي بوصف أسباب الفشل، بل تحاول بناء أداة إنذار مبكر قبل توقف الشركة. وقام زيزي وقومار (2025) بدراسة في المغرب حول العوامل النوعية للفشل المالي لدى SMEsفي جهة الدار البيضاء–سطات، مثل خبرة المدير، المهارات المالية، المنافسة، والاستراتيجيات الإدارية. ميزتها أنها لا تنظر فقط للأرقام المالية، بل تدرس العوامل الإدارية والسلوكية التي قد تؤدي إلى التعثر أو التوقف.

أما الدراسات الأجنبية الحديثة؛ فقد قام Wang & Guedes (2025 20 25)بدراسة حول لتنبؤ بفشل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة في البرتغال باستخدام الانحدار اللوجستي. اعتمدت على عينة كبيرة جدًا من الشركات غير المدرجة، ووجدت أن عمر الشركة وحجمها والربحية من أهم العوامل التي تميز الشركات المعرضة للفشل. أهم نتيجة: لا يجب تقييم SMEsوالمشاريع الجديدة بنفس النموذج لأن أسباب الفشل تختلف بينهما. وقام Graham & Matikonis (2025)بدراسة حول إدارة الأزمات لدى SMEsفي بريطانيا بعد كوفيد-19، واستخدمت خوارزميات شجرة القرار والذكاء الاصطناعي التفسيري لتحليل العلاقة بين استجابة الشركات للأزمة وأدائها. خلصت إلى أن بقاء الشركات لا يعتمد على عامل واحد فقط، بل على تفاعل معقد بين حجم الشركة، عمرها، الاستفادة من الدعم الحكومي، وطريقة تعاملها مع الإغلاقات. بالإضافة إلى ما قاما به McGeever, & Yao 2023), McCann)حول قابلية استمرار SMEsفي أيرلندا خلال مرحلة التعافي من كوفيد-19. توقعت أن تنخفض نسبة الشركات المتعثرة ماليًا من 12% في 2020 إلى 7% في 2024، لكنها أوضحت أن الشركات التي بقيت ضعيفة غالبًا كانت تعاني أصلًا من ضعف الربحية أو التعثر قبل الجائحة. كما أكدت أهمية توفير تمويل سيولة للشركات القابلة للاستمرار

التحليل الوصفي

المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

توضح الجداول (1)، (2)، (3)، المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

إذ يوضح الجدول رقم (1) أن نحو 87% من أفراد وحدة التحليل هم من الذكور، وما نسبته 13% هم من الإناث.

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكور	61	87.1
	إناث	9	12.9
المجموع		70	100

وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمى، وكما هو موضح بالجدول رقم (2) فقد تبين أن ما يقارب 4 % كان تحصيلهم العلمي دون الثانوية، وأن ما يقارب 16% كان تحصيلهم العلمي ثانوية أو كلية مجتمع، وأن 50% من افراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس في اختصاصاتهم، كما بينت النتائج أن نسبة الأفراد من حملة الشهادات العليا في اختصاصاتهم هي 30%.

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دون الثانوية	3	4.3
	ثانوية أو كلية مجتمع	11	15.7
	جامعي	35	50
	دراسات عليا	21	30
المجموع		70	100

أما ما يرتبط بمتغير سنوات الخبرة لمدير الشركة، فقد أظهرت النتائج والموضحة بالجدول رقم (3) أن ما نسبته 21 % من أفراد العينة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية من 1-5 سنوات، وأن ما يقارب 14% ممن لديهم خبرة عملية امتدت من 6-10 سنوات. وأخيراً، تبين أن النسبة المئوية للأفراد الذين تعدت خبرتهم 10 سنوات قاربت 64 %.

الجدول (3): توزيع أفراد العينة حسب مدة الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
سنوات الخبرة	1-5 سنوات	15	21.4
	6-10 سنوات	10	14.3
	فوق 10 سنوات	45	64.3
المجموع		70	100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع الشركة من حيث الملكية:

يبين الشكل رقم (1) أن 30 % من أفراد العينة هم شركات فردية، وأن 70% من الشركات هي شركات فيها شراكات[5].

الشكل رقم (1): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع الشركة من حيث الملكية

[5] أي شركة لا يملكها شخص واحد تُعدّ "شركة أشخاص" أو "شركة أموال" وفقًا لتصنيف قانون الشركات الأردني. وتُسجَّل رسميًا في دائرة مراقبة الشركات كإحدى الصيغ التالية: تضامن، توصية بسيطة، ذات مسؤولية محدودة، مساهمة خاصة، مساهمة عامة.

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع الشركة من حيث طبيعة النشاط:

يبين الشكل رقم (2) أن النسبة الأكبر من الشركات يمارسون النشاط الخدماتي وبنحو 56 %، يليهم من يمارسون النشاط التجاري وبنحو 29%، ثم الذين يمارسون النشاط التقني والإلكتروني وبنحو 9 %، وأخيرًا الشركات التى تمارس النشاط الصناعى وبنحو 7%.

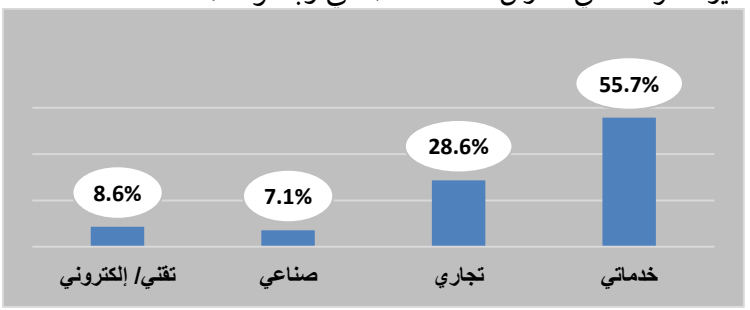

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب طبيعة النشاط

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المحافظات:

يبين الشكل رقم (3) أن النسبة الأكبر من الشركات متواجدين في محافظة العاصمة عمان وبنحو 74%، تليها الشركات في محافظة إربد وبنحو 9%، ثم محافظة الزرقاء وبنحو 6%.

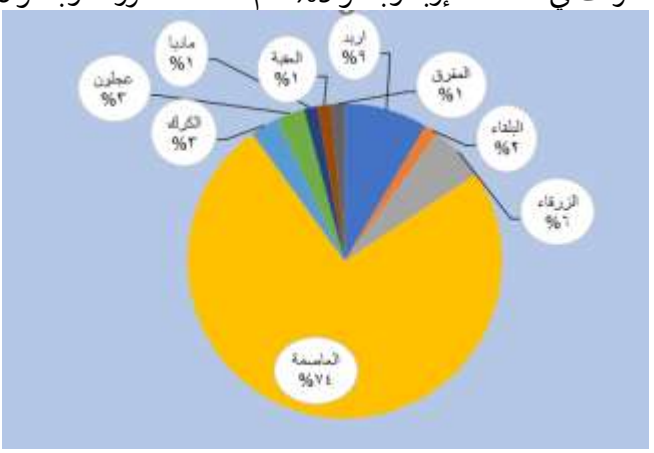

الشكل رقم (3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المحافظات

التوزيع النسبي لسنوات استمرار المشركات وفق الفئات العمرية (بالسنوات) منذ تاريخ التأسيس

يوضح الشكل رقم (4) توزيع الشركات وفقًا لعمرها السوقي منذ سنة التأسيس إلى سنة التوقف؛ إذ يظهر من الشكل أن غالبية الشركات تقع ضمن الفئات العمرية الصغيرة حيث ان أكبر عدد من الشركات يتركز في الفئة العمرية الأولى (من 0 إلى 3 سنوات)، إذ بلغت النسبة 34%، وتعتبر تلك الشركات مشاريع ناشئة [6](Startups)، تليها الفئة الثانية (من 4 إلى 7 سنوات) إذ بلغت

[6] تعرف ريادة الأعمال (أو المشاريع الناشئة) بأنها محاولة لإنشاء مشروع جديد، مثل العمل الحر أو تأسيس منظمة أعمال جديدة أو توسيع مشروع قائم يقوم بها فرد أو فريق من الأفراد، حسب التقرير الوطني لريادة الأعمال – مرصد ريادة الأعمال العالمي (GEM) لعام 2024/2025.

النسبة 27%، ثم الفئة الثالثة (من8 إلى 11 سنوات) إذ بلغت النسبة 20%. ونلاحظ أن الاتجاه العام لعدد الشركات يبدأ بالتناقص تدريجيًا مع زيادة عمرها السوقي منذ تأسيسها.

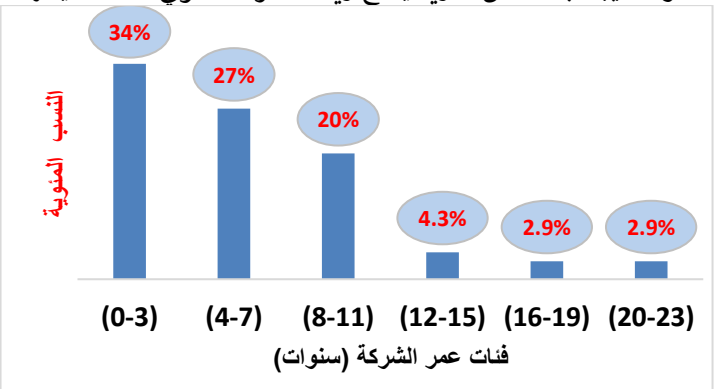

الشكل رقم (4): التوزيع النسبي لسنوات استمرار المشركات وفق الفئات العمرية (بالسنوات)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب عدد العاملين قبل التوقف عن العمل:

يبين الشكل رقم (5) أن الشركات التي كان عدد العمال أقل او يساوي 5 عمال في العينة كانت نسبتها تقارب 56%، تليها الشركات الأكبر قليلًا والتي كان عد عمالها يتراوح ما بين 20-5 عاملًا، وبنسبة قاربت 34%، ثم الشركات التي عمالها أكثر من 20 عاملًا وأقل أو يساوي 100 عاملًا، إذ كانت نسبتها 10%.

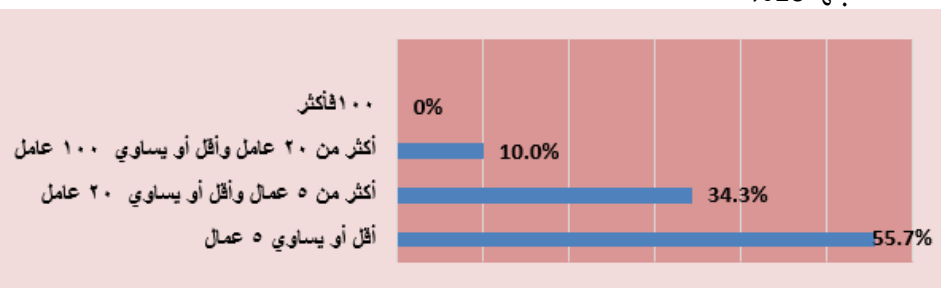

الشكل رقم (5): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب عدد العاملين قبل التوقف عن العمل

الأسباب التي أدت إلى إغلاق المشركات أو توقفها عن العمل:

أظهرت النسب من خلال النتائج أن أكثر الأسباب شيوعًا لتوقف الشركات عن العمل كانت انخفاض المبيعات أوضعف الطلب وبنحو (49%)، تلتها ارتفاع التكاليف (إيجارات، رواتب، مواد خام....) والصعوبات القانونية أو الترخيصية وبنسبة قاربت (37%، 37%) على التوالي، ويلي ذلك الأعباء الضريبية ونسبة قاربت 36%، بينما كانت الأسباب الأقل تأثيرًا هي ضعف سلاسل التوريد وبنحو (1%)، وعدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي أو التكنولوجي وبنحو (3%) حسبما هو موضح في الشكل رقم (6).

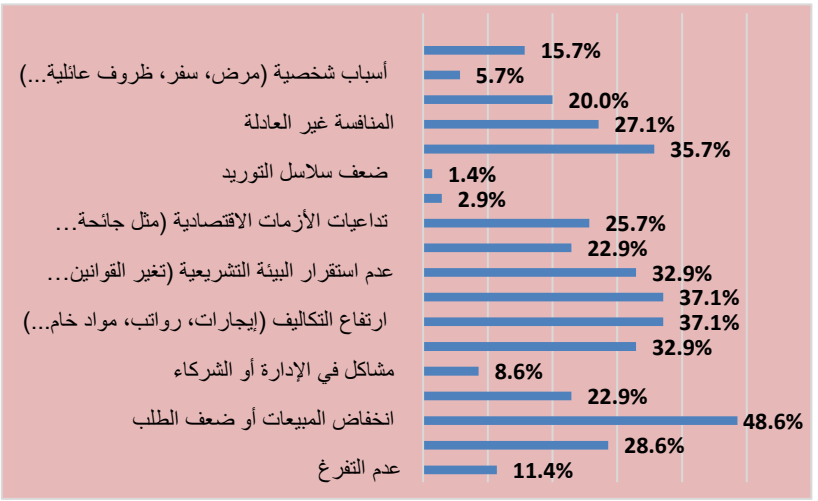

الشكل رقم (6): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الأسباب التي أدت إلى إغلاق الشركة أو توقفها عن العمل

أسباب التوقف ونوع الشركة من حيث الملكية:

أظهرت نتائج التحليل التقاطعي بين نوع الشركة وأسباب توقفها عن العمل، إذ تبين وجود تباينات واضحة بين الشركات الفردية وتلك التي تعمل بنظام الشراكة في العوامل التي أدت إلى التوقف. فقد أظهرت النتائج أن انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب كان السبب الأكثر شيوعًا لتوقف الشركات، إذ أشار إليه ما يقارب (57%) من الشركات الفردية وما يقارب (45%) من شركات الشراكة، مما يعكس التأثير الكبير للتراجع في الطلب والمبيعات على استمرارية الأعمال في كلا النوعين من الشركات. تلاها السبب في عدم الاستقرار في البيئة التشريعية، إذ كان هذا السبب أكثر تأثيرًا على الشركات الفردية وبنسبة قاربت (48%) مقارنةً بالنسبة التي قاربت (27%) لدى الشركات الشريكة، وهو ما يشير إلى أن الشركات الصغيرة المملوكة لأفراد أكثر حساسية للتغيرات الإدارية والقانونية مقارنة بالشركات التي تمتلك أكثر من شريك. كما برزت مشكلة تغيرات السوق وارتفاع التكاليف والصعوبات القانونية، إذ كانت النسبة لتكل الأسباب متماثلة وبنحو (43%) في الشركات الفردية أما النسب بالنسبة لمنشآت الشراكة فكانت على التوالي بنحو (29%، 35%، 27%). بينما تركزت الأسباب الأقل تأثيرًا في كلٍّ من ضعف القدرة على التكيف مع التحول الرقمي وبنحو (5% و2%) على التوالي، وضعف سلاسل التوريد وبنحو (5% و0%) على التوالي، والأسباب الشخصية وبنحو (5% و6%) على التوالي، مما يعكس أن هذه التحديات ما زالت محدودة الانتشار نسبيًا بين الشركات محل الدراسة. كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول (4): التّوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف ونوع الشركة، حيث (n=70)

أسباب التوقف		نوع الشركة		المجموع
		فردية	شراكة	
عدم التفرغ	العدد	2	6	8
	% من المجموع	25	75	
عدم القدرة على الحصول على تمويل	العدد	5	15	20
	% من المجموع	25	75	
انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب	العدد	12	22	34
	% من المجموع	35.3	64.7	
تراكم الديون أو الالتزامات المالية	العدد	5	11	16
	% من المجموع	31.3	68.8	
مشاكل في الإدارة أو الشركاء	العدد	0	6	6
	% من المجموع	0	100	
تغيرات في السوق أو المنافسة الشديدة	العدد	9	14	23
	% من المجموع	39.1	60.9	
ارتفاع التكاليف	العدد	9	17	26
	% من المجموع	34.6	65.4	
صعوبات قانونية أو ترخيصية	العدد	9	17	26
	% من المجموع	34.6	65.4	
عدم استقرار البيئة التشريعية	العدد	10	13	23
	% من المجموع	43.5	56.5	
تداعيات الأزمات الاقتصادية	العدد	4	14	18
	% من المجموع	22.2	77.8	
عدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي	العدد	1	1	2
	% من المجموع	50	50	
ضعف سلاسل التوريد	العدد	1	0	1
	% من المجموع	100	0	
الأعباء الضريبية	العدد	6	19	25
	% من المجموع	24	76	
المنافسة غير العادلة	العدد	6	13	19
	% من المجموع	31.6	68.4	
عدم التزام العملاء بسداد الذمم المدينة	العدد	3	11	14
	% من المجموع	21.4	78.6	
أسباب شخصية	العدد	1	3	4
	% من المجموع	25	75	
ضعف في تقدير تحديات السوق المحلية والعالمية	العدد	4	7	11
	% من المجموع	36.4	63.6	
التوترات الإقليمية المحيطة	العدد	8	8	16
	% من المجموع	50	50	
المجموع	العدد	21	49	70
	% من الإجمالي	30	70	%100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف والنوع الاجتماعي:

أظهرت نتائج التحليل التقاطعي بين النوع الاجتماعي وأسباب توقف الشركات عن العمل أن انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب كان السبب الأبرز لتوقف الشركات، حيث أفاد بذلك ما يقارب (53%) من الذكور مقابل ما يقارب (22%) من الإناث، مما يدل على أن أصحاب الشركات من الذكور تأثروا بشكل أكبر بتراجع الطلب والإيرادات. كما برزت الأعباء الضريبية كسبب مهم لدى المدراء الذكور، بنسبة بلغت نحو (39%) مقارنة مع نسبة الإناث التي بلغت نحو (11%)، في المقابل، كانت نسبة ضعف سلاسل التوريد وضعف القدرة على التكيف مع التحول الرقمي منخفضة جدًا لدى الجنسين، مما يعكس أن العوامل الإدارية والتكنولوجية لم تكن من الأسباب الجوهرية وراء توقف الأعمال في العينة المدروسة. كما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول (5): التّوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف والنوع الاجتماعي، حيث (n=70)

أسباب التوقف		النوع الاجتماعي		المجموع
		ذكر	أنثى	
عدم التفرغ	العدد	7	1	8
	% من المجموع	87.5	12.5	
عدم القدرة على الحصول على تمويل	العدد	18	2	20
	% من المجموع	90	10	
انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب	العدد	32	2	34
	% من المجموع	94.1	5.9	
تراكم الديون أو الالتزامات المالية	العدد	14	2	16
	% من المجموع	87.5	12.5	
مشاكل في الإدارة أو الشركاء	العدد	6	0	6
	% من المجموع	100	0	
تغيرات في السوق أو المنافسة الشديدة	العدد	21	2	23
	% من المجموع	91.3	8.7	
ارتفاع التكاليف	العدد	22	4	26
	% من المجموع	84.6	15.4	
صعوبات قانونية أو ترخيصية	العدد	22	4	26
	% من المجموع	84.6	15.4	
عدم استقرار البيئة التشريعية	العدد	23	0	23
	% من المجموع	100	0	
تداعيات الأزمات الاقتصادية	العدد	16	2	18
	% من المجموع	88.9	11.1	
عدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي	العدد	2	0	2
	% من المجموع	100	0	
ضعف سلاسل التوريد	العدد	1	0	1
	% من المجموع	100	0	
الأعباء الضريبية	العدد	24	1	25
	% من المجموع	96	4	

المنافسة غير العادلة	العدد	18	1	19
	% من المجموع	94.7	5.3	
عدم التزام العملاء بسداد الذمم المدينة	العدد	12	2	14
	% من المجموع	85.7	14.3	
أسباب شخصية	العدد	4	0	4
	% من المجموع	100	0	
ضعف في تقدير تحديات السوق المحلية والعالمية	العدد	8	3	11
	% من المجموع	72.7	27.3	
التوترات الإقليمية المحيطة	العدد	13	3	16
	% من المجموع	81.3	18.8	
المجموع	العدد	61	9	70
	% من الإجمالي	87.1	12.9	%100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف وسنوات الخبرة:

أظهرت نتائج التحليل التقاطعي بين سنوات الخبرة لدى صاحب الشركة وأسباب توقف الشركات عن العمل أن انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب كان السبب الأبرز لتوقف الشركات عبر مختلف فئات الخبرة، إذ بلغت نسبته (60%) بين الشركات التي تمتلك خبرة من 6–10 سنوات و (40%) بين الشركات الأقل خبرة (1–5 سنوات)، بينما بلغت نحو (49%) في الفئة ذات الخبرة التي تتجاوز 10 سنوات. وهذا يشير إلى أن تراجع الطلب والمبيعات يعدّ العامل المشترك الرئيس لتوقف الأعمال بغض النظر عن سنوات الخبرة. كما برزت الصعوبات القانونية بنسبة قاربت (67%) لدى الفئة الأقل خبرة (1–5 سنوات)، ما يعكس ضعف الإلمام بالإجراءات التنظيمية في بدايات المشروع. في المقابل، أظهرت الفئة ذات الخبرة الأعلى (أكثر من 10 سنوات) نسبًا أكبر لتأثرها بارتفاع التكاليف التشغيلية والثابتة وبنحو (38%)، مما يدل على أن الشركات الأقدم أكبر تأثرًا بأسعار التكاليف المترتبة عليها. كما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول (6): التّوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف وسنوات الخبرة، حيث (n=70)

أسباب التوقف		(1-5)	(6-10)	(فوق 10)	المجموع
عدم التفرغ	العدد	2	0	6	8
	% من المجموع	25	0	75	
عدم القدرة على الحصول على تمويل	العدد	3	3	14	20
	% من المجموع	15	15	70	
انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب	العدد	6	6	22	34
	% من المجموع	17.6	17.6	64.7	
تراكم الديون أو الالتزامات المالية	العدد	3	3	10	16
	% من المجموع	18.8	18.8	62.5	
مشاكل في الإدارة أو الشركاء	العدد	1	1	4	6
	% من المجموع	16.7	16.7	66.7	
	العدد	2	4	17	23

تغيرات في السوق أو المنافسة الشديدة					
	% من المجموع	8.7	17.4	73.9	
ارتفاع التكاليف	العدد	6	3	17	26
	% من المجموع	23.1	11.5	65.4	
صعوبات قانونية أو ترخيصية	العدد	10	2	14	26
	% من المجموع	38.5	7.7	53.8	
عدم استقرار البيئة التشريعية	العدد	2	2	19	23
	% من المجموع	8.7	8.7	82.6	
تداعيات الأزمات الاقتصادية	العدد	3	2	13	18
	% من المجموع	16.7	11.1	72.2	
عدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي	العدد	2	0	0	2
	% من المجموع	100	0	0	
ضعف سلاسل التوريد	العدد	1	0	0	1
	% من المجموع	100	0	0	
الأعباء الضريبية	العدد	2	2	21	25
	% من المجموع	8	8	84	
المنافسة غير العادلة	العدد	4	1	14	19
	% من المجموع	21.1	5.3	73.7	
عدم التزام العملاء بسداد الذمم المدينة	العدد	0	3	11	14
	% من المجموع	0	21.4	78.6	
أسباب شخصية	العدد	2	1	1	4
	% من المجموع	50	25	25	
ضعف فى تقدير تحديات السوق المحلية والعالمية	العدد	1	2	8	11
	% من المجموع	9.1	18.2	72.7	
التوترات الإقليمية المحيطة	العدد	3	4	9	16
	% من المجموع	18.8	25	56.3	
المجموع	العدد	15	10	45	70
	% من الإجمالي	21.4	14.3	64.3	%100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف وطبيعة النشاط:

أظهرت نتائج الجداول المتقاطعة أن الشركات التجارية والخدمية واجهت أعلى معدلات توقف نتيجة العوامل المالية. فقد كان انخفاض المبيعات هو السبب الأكثر شيوعًا، بنسبة (55%) في الشركات التجارية، ونحو (49%) في الشركات الخدمية .كما برزت صعوبة تداعيات الأزمات الاقتصادية بنسبة (60%) في القطاع الصناعي ونحو (33%) في القطاع التقني، إضافة إلى الصعوبات القانونية التي بلغت نحو (49%)، ونحو (33%) في القطاع التقني. كذلك أظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف بلغت (40%) في الشركات التجارية، ونحو (39%) في الشركات الخدمية. ما يشير إلى أن هذه التحديات الخارجية تمثل عاملًا مؤثرًا في استمرارية الشركات. بوجه عام تعكس النسب أن القطاعات التجارية والخدمية هي الأكثر تأثرًا بانخفاض المبيعات وارتفاع التكاليف، في حين تتأثر الشركات الصناعية أكثر بالظروف الاقتصادية الخارجية، بينما كان تأثير تلك العوامل أقل في الشركات التقنية أو الإلكترونية. كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول (7): التّوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف وطبيعة نشاط الشركة، حيث (n=70)

أسباب التوقف		نشاط الشركة				المجموع
		تقني	صناعي	تجاري	خدماتي	
عدم التفرغ	العدد	1	1	1	5	8
	% من المجموع	12.5	12.5	12.5	62.5	
عدم القدرة على الحصول على تمويل	العدد	1	2	5	12	20
	% من المجموع	5	10	25	60	
انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب	العدد	3	1	11	19	34
	% من المجموع	8.8	2.9	32.4	55.9	
تراكم الديون أو الالتزامات المالية	العدد	0	2	3	11	16
	% من المجموع	0	12.5	18.8	68.8	
مشاكل في الإدارة أو الشركاء	العدد	1	1	2	2	6
	% من المجموع	16.7	16.7	33.3	33.3	
تغيرات في السوق أو المنافسة الشديدة	العدد	1	1	4	17	23
	% من المجموع	4.3	4.3	17.4	73.9	
ارتفاع التكاليف	العدد	2	1	8	15	26
	% من المجموع	7.7	3.8	30.8	57.7	
صعوبات قانونية أو ترخيصية	العدد	2	0	5	19	26
	% من المجموع	7.7	0	19.2	73.1	
عدم استقرار البيئة التشريعية	العدد	2	2	5	14	23
	% من المجموع	8.7	8.7	21.7	60.9	
تداعيات الأزمات الاقتصادية	العدد	2	3	2	11	18
	% من المجموع	11.1	16.7	11.1	61.1	
عدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي	العدد	0	1	0	1	2
	% من المجموع	0	50	0	50	
ضعف سلاسل التوريد	العدد	0	0	0	1	1
	% من المجموع	0	0	0	100	
الأعباء الضريبية	العدد	1	2	7	15	25
	% من المجموع	4	8	28	60	
المنافسة غير العادلة	العدد	0	1	4	14	19
	% من المجموع	0	5.3	21.1	73.7	
عدم التزام العملاء بسداد الذمم المدينة	العدد	0	1	2	11	14
	% من المجموع	0	7.1	14.3	78.6	
أسباب شخصية	العدد	0	0	2	2	4
	% من المجموع	0	0	50	50	
ضعف في تقدير تحديات السوق المحلية والعالمية	العدد	1	0	0	10	11
	% من المجموع	9.1	0	0	90.9	
التوترات الإقليمية المحيطة	العدد	1	1	3	11	16
	% من المجموع	6.3	6.3	18.8	68.8	
المجموع	العدد	6	5	20	39	70
	% من الإجمالي	8.6	7.1	28.6	55.7	%100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف والمؤهل العلمي:

كما أظهرت نتائج الجداول المتقاطعة أن فئة أصحاب المؤهلات الجامعية كانت الأكثر حضورًا في معظم أسباب التوقف، إذ سجّلوا نسبًا مرتفعة في انخفاض المبيعات وبنحو (46%) والصعوبات القانونية وبنحو (43%)، وارتفاع التكاليف وبنحو (37%) ما يشير إلى أن المشكلات المالية والتشريعية تعدّ الأسباب الرئيسة لتوقف أعمالهم. أما فئة فوق الجامعي فبرزت لديهم نسب مرتفعة أيضًا في انخفاض المبيعات وبنحو (57%)وارتفاع التكاليف والتغيرات السوقية والمنافسة غير العادلة بنسبة متشابهة قاربت (48%) وعدم التزام العملاء بالسداد بنحو (38%). في المقابل أظهرت فئتا الثانوية ودون الثانوية نسبًا محدودة في معظم البنود، باستثناء عدم التزام العملاء بسداد الذمم وبنحو (67%)، ما يدل على أن الشركات التي أصحابها ذوي التعليم الأدنى تتأثر أكثر بالعوامل المالية المباشرة. بشكل عام، تُبرز النتائج أن المشكلات المالية (المبيعات، التكاليف) تتصدر أسباب التوقف في جميع المستويات التعليمية، تليها العوامل القانونية والتنافسية، بينما تقل أهمية العوامل الإدارية أو الشخصية في تفسير توقف الأعمال. كما هو موضح في الجدول رقم (8).

الجدول (8): التّوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب أسباب التوقف والمستوى التعليمي، حيث (n=70)

أسباب التوقف		المستوى التعليمي				المجموع
		دون الثانوية	ثانوية أو كلية مجتمع	جامعي	دراسات عليا	
عدم التفرغ	العدد	0	0	7	1	8
	% من المجموع	0	0	87.5	12.5	
عدم القدرة على الحصول على تمويل	العدد	1	4	8	7	20
	% من المجموع	5	20	40	35	
انخفاض المبيعات أو ضعف الطلب	العدد	1	5	16	12	34
	% من المجموع	2.9	14.7	47.1	35.3	
تراكم الديون أو الالتزامات المالية	العدد	1	2	8	5	16
	% من المجموع	6.3	12.5	50	31.3	
مشاكل في الإدارة أو الشركاء	العدد	1	1	2	2	6
	% من المجموع	16.7	16.7	33.3	33.3	
تغيرات في السوق أو المنافسة الشديدة	العدد	1	2	10	10	23
	% من المجموع	4.3	8.7	43.5	43.5	
ارتفاع التكاليف	العدد	1	2	13	10	26
	% من المجموع	3.8	7.7	50	38.5	
صعوبات قانونية أو ترخيصية	العدد	1	3	15	7	26
	% من المجموع	3.8	11.5	57.7	26.9	
عدم استقرار البيئة التشريعية	العدد	1	1	14	7	23
	% من المجموع	4.3	4.3	60.9	30.4	
تداعيات الأزمات الاقتصادية	العدد	1	2	9	6	18
	% من المجموع	5.6	11.1	50	33.3	
	العدد	0	0	2	0	2

عدم القدرة على التكيف مع التحول الرقمي	% من المجموع	0	0	100	0	
ضعف سلاسل التوريد	العدد	0	0	1	0	1
	% من المجموع	0	0	100	0	
الأعباء الضريبية	العدد	1	2	13	9	25
	% من المجموع	4	8	52	36	
المنافسة غير العادلة	العدد	1	1	7	10	19
	% من المجموع	5.3	5.3	36.8	52.6	
عدم التزام العملاء بسداد الذمم المدينة	العدد	2	1	3	8	14
	% من المجموع	14.3	7.1	21.4	57.1	
أسباب شخصية	العدد	0	3	1	0	4
	% من المجموع	0	75	25	0	
ضعف في تقدير تحديات السوق المحلية والعالمية	العدد	1	0	7	3	11
	% من المجموع	9.1	0	63.6	27.3	
التوترات الإقليمية المحيطة	العدد	0	2	10	4	16
	% من المجموع	0	12.5	62.5	25	
المجموع	العدد	3	11	35	21	70
	% من الإجمالي	4.3	15.7	50	30	%100

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الإغلاق:

يبين الشكل رقم (6) أهم الأسباب التى أدت إلى الإغلاق بعد أن تم تصنيفها لمجموعات؛ إذ تبين أن الأسباب المالية والاقتصادية هي العامل الحاسم الذي أدى إلى قرار التوقف عن العمل بالنسبة للشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة وبنسبة قاربت 35%.

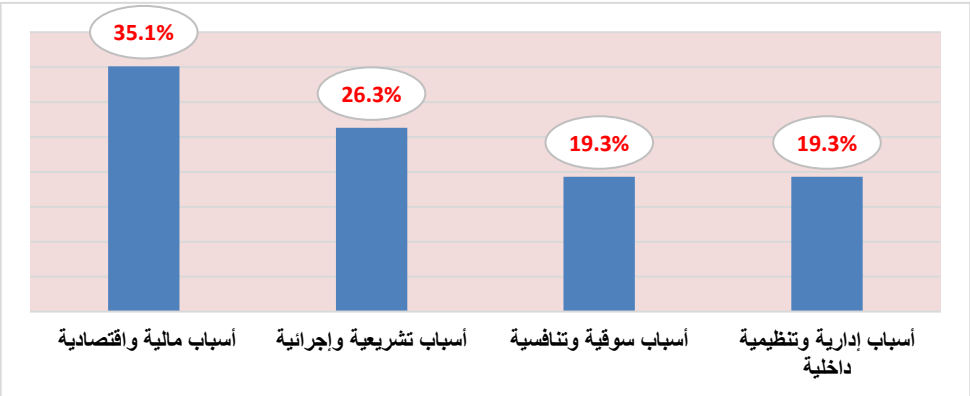

الشكل رقم (6): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الإغلاق

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الاستفادة من قوانين الإعسار:

يبين الشكل رقم (7) توزيع الشركات حسب استفادتها من قوانين الإعسار، إذ كانت النسبة الأكبر للشركات التي لم تنطبق عليهم شروط الاستفادة منها وبنحو 49%، والذين لم يستطيعوا

الاستفادة كانت نسبتهم ما يقارب 44%، والذين استفادوا من تلك القوانين كانت نسبتهم الأقل وبنحو 7%.

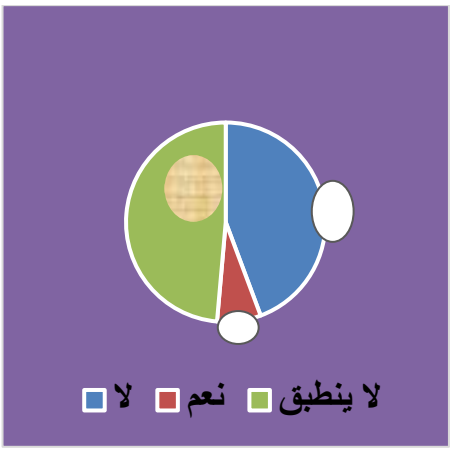

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الاستفادة من قوانين الإعسار

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب محاولات إنقاذ الشركة قبل الإغلاق:

يوضح الشكل رقم (8) أن 70% من الشركات حاولت ألا تتوقف عن العمل؛ مما يدل على وعي إداري ورغبة في الاستمرار، وأن 30% من الشركات لم تحاول البقاء في السوق مما يدل على ضعف في التخطيط الاستراتيجي أو غياب أدوات الإنقاذ. علمًا أن 53% من الشركات التي أقرت أنها حاولت الإنقاذ هي التي صرحت بالأسلوب الذي استخدمته، بينما تحفظت 47% من تلك الشركات عن التصريح، حسبما هو موضح في الشكل رقم (9) وهو ما قد يُعزى إلى غياب التوثيق الإداري لتلك الإجراءات.

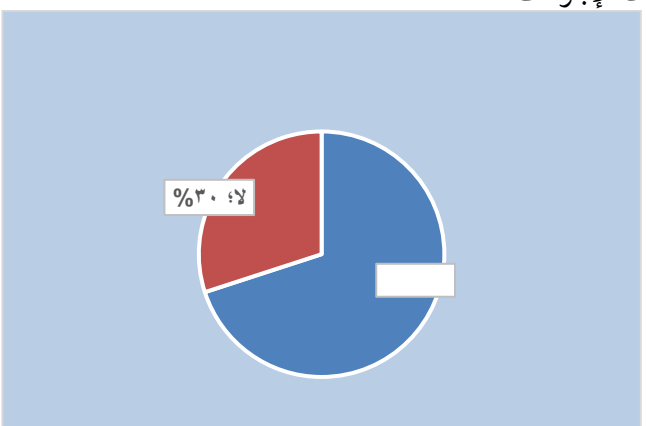

الشكل رقم (8): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب محاولات إنقاذ الشركة قبل الإغلاق

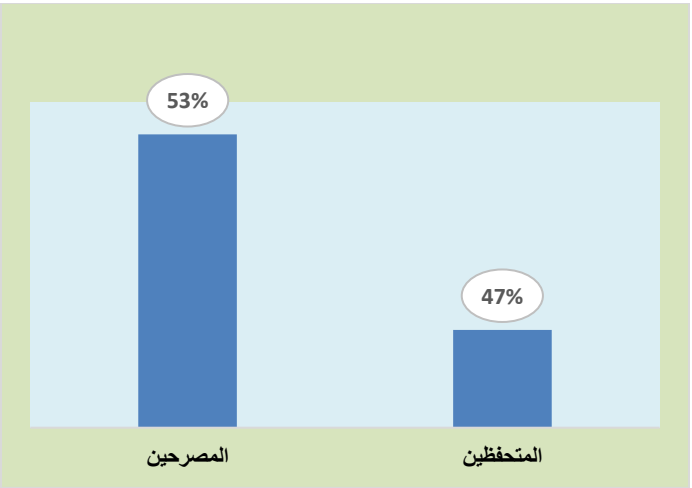

الشكل رقم (9): التوزيع النسبي للشركات المنقذة حسب الإقرار

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب طبيعة المحاولة لإنقاذ الشركة قبل الإغلاق:

يبين الشكل رقم (9) أن الوسيلة الأكثر استخداما من قبل الشركات التى حاولت الإنقاذ كانت تخفيض التكاليف ولالتزامات ونحو 33%، تلتها باقي الوسائل (الاستعانة بخبراء أو الحصول على تمويل أو تغيير النشاط) وبنسبة متماثلة بنحو 1%.

الشكل رقم (10): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب طبيعة المحاولة لإنقاذ الشركة قبل الإغلاق

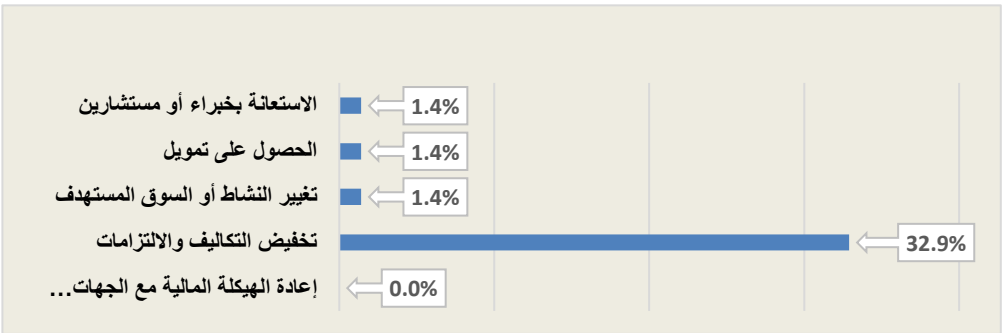

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب مستوى الأداء للكادر المهني الذي يعمل في الشركة:

يبين الشكل رقم (11) أن ما يقارب 61% من الشركات كان الكادر الوظيفي لها جيد الأداء ولديه المهارات المطلوبة للعمل، بينما كانت نسبة الشركات التى كان مستوى أداء موظفيها متوسط نحو 31%، أما الشركات التي أقرت أن مستوى أداء الموظفين لديها ضعيف كانت نسبتهم حوالي 7%.

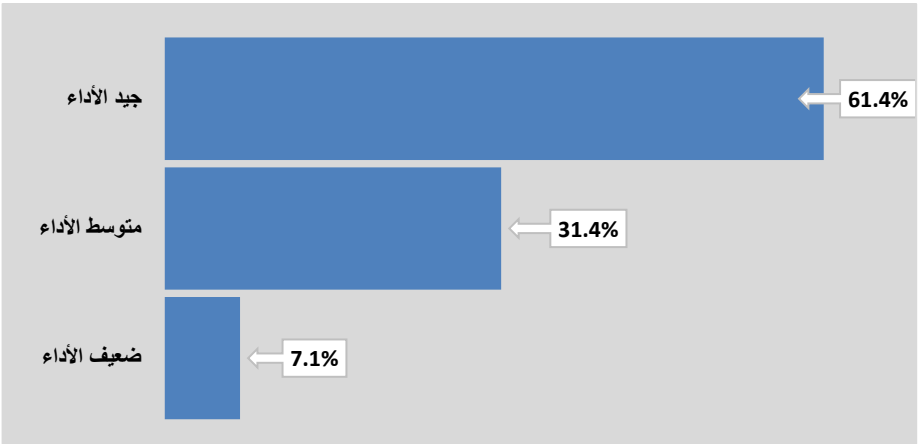

الشكل رقم (11): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب مستوى الأداء للكادر المهني الذي يعمل في الشركة

التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب التفكير في إطلاق مشاريع مستقبلًا:

يبين الشكل رقم (12) الرغبة في إعادة دخول سوق الأعمال للشركات المتوقفة؛ إذ أظهرت النتائج أن التردد في إعادة الإطلاق كان يمثل النسبة الأعلى لتلك الشركات وبنسبة قاربت 37%، أما الشركات التي أبدت رغبتها في احتمالية إعادة فتح مشروع جديد فكانت نسبتهم نحو 33%، والذين لم يبدوا أي رغبة مستقبلية للبدء بمشروع جديد كانت نسبتهم 30%.

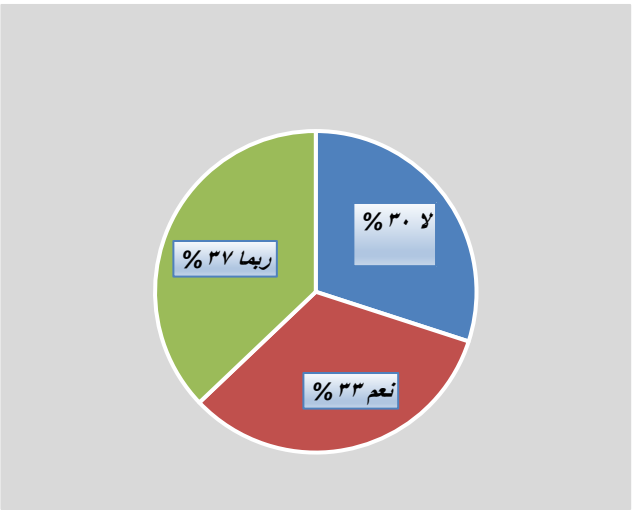

الشكل رقم (12): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب التفكير في إطلاق مشاريع مستقبلًا

الاستنتاجات

1. انخفاض المبيعات وضعف الطلب يُعدّ السبب الرئيس لتوقف الشركات بمختلف أنواعها.
2. ارتفاع التكاليف بنوعيها الثابتة والتشغيلية يُمثل ثاني أهم سبب للتوقف.
3. المنشآت الفردية أكثر عرضة للتوقف مقارنة بمنشآت الشراكة.
4. مثلت نسبة توقف الشركات الناشئة والتي بعمر 3 سنوات أو أقل الأعلى في العينة المبحوثة.
5. الشركات الميكروية (أقل من 5 موظفين) تشكل النسبة الأكبر من الشركات المتوقفة.
6. معظم الشركات كانت تحاول انقاذ شركاتها عن طريق الحصول على تمويل جديد.
7. اثبتت نتائج الدراسة بأن 35.7% من الشركات التي أغلقت كانت بسبب الأعباء الضريبية التي عانت منها المنشأة أو الشركة، وعلى الرغم من امتلاك مديري الشركات المتوقفة خبرات عملية تفوق 10 سنوات بنسبة 64.3% من إجمالي الشركات المتوقفة، إلا أن ذلك لم يكفى لضمان استمرارية شركاتهم.
8. أصحاب الشركات من الجامعيون والدراسات العليا تأثروا بالعوامل المالية والقانونية.
9. كان مستوى كادر عمل الشركة في أغلب الشركات جيد.
10. كان هناك محدودية متدنية في مستوى المعرفة ووعى عن قوانين الإعسار من قبل تلك الشركات. كما أظهرت النتائج بأن هناك تردد في الرغبة في إعادة إطلاق مشروع جديد مستقبلًا.

التوصيات

1. ضرورة تفعيل المزيد من برامج دعم الفني في مجال التسويق (التطبيقات الذكية) على المستوى المحلى أو للتصدير، وذلك من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ لفتح أسواق جديدة أمام الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة.
2. إجراء المزيد من الدراسات لضمان كفاءة استخدام الموارد؛ وذلك لتقليل كلف الإنتاج بما في ذلك معوقات الابتكار حسب القطاعات.
3. الحث على ثقافة التحالفات بين الرياديين لتوزيع المخاطر وتبادل الموارد والخبرات؛ بما يعزز الاستدامة.
4. تنفيذ دراسات لتقييم الأثر للحاضنات حسب المحافظات بما يعزز دورها في الاقتصاد الأردني.
5. بلغت حصة ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول والثاني عام 2025 نحو 11.1%، 10.8% على التوالي من إجمالي الائتمان حسب بيانات البنك المركزي ، مما يتطلب تذليل معوقات الحصول على القروض واستحداث برامج داعمة للتخفيف من حدَّة الضمانات المطلوبة والتى تشترطها المؤسسات التمويلية.
6. يُستنتج من ذلك بأن العوامل الخارجية أقوى تأثيرًا من العوامل الداخلية، مثل عدم مرونة سلاسل التوريد؛ مما يتطلب توفير دعم حكومى بتشاركية مع القطاع الخاص لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال وليس الحصر، تشجيع الاعتماد على مصادر محلية للمواد الأولية من خلال طرح المزيد من برامج التشبيك، وكذلك تنفيذ المزيد من الدراسات في بحث إمكانية سبل تخفيف الأعباء الضريبية من خلال إعفاءات

ضريبية مرحلية عبر القنوات الرسمية بما يسمح من استحداث برامج دعم للشركات الناشئة أو الشركات التي تواجه تعثر؛ وخاصة في القطاعات ذات القيمة العالية في إطار رؤية التحديث الاقتصادي .

7. استحداث برامج تعمل في رفع الوعي لدى أصحاب الشركات حول الاستفادة من التسهيلات الموجودة في قوانين الإعسار والإفلاس.
8. استحداث برامج متخصصة لتأهيل إعادة عمل الرياديين من خلال دمجهم في سوق العمل مجددًا.

المصادر باللغة العربية

1. الشامي، أ.، الحيمر، ر.، الخالدي، أ.، الصديقي، أ.، العومي، د.، ومالك، س. (2025)، **دراسة أسباب التعثر المالي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت في ضوء الصندوق الوطني لتنمية المشروعات**. *مجلة Discover Sustainability*، 6، المقالة 681 . https://doi.org/10.1007/s43621-025-01618-7
2. آيت لحسن، أ.، وأمغار، ح. (2025). **النمذجة القياسية للإدارة الاستباقية لمخاطر الفشل المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية**. *مجلة Future Business Journal* 11 (1) ، https://doi.org/10.1186/s43093-025-00613-8
3. بوتفسي، أ.، وزيزي، ي.، وقومار، ط. (2025). **المحددات النوعية للفشل المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب: دراسة حالة شركات جهة الدار البيضاء–سطات**. *مجلة Theoretical and Practical Research in Economic Fields*، 16(2)، 311-330
4. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية https://www.jedco.gov.jo/Default/Ar
5. دائرة مراقبة الشركات: https://ccd.gov.jo

المصادر باللغة الإنجليزية

1. Wang, W., & Guedes, M. J. (2025). Firm failure prediction for small and medium-sized enterprises and new ventures. *Review of Managerial Science, 19*, 1949–1982. https://doi.org/10.1007/s11846-024-00742-4
2. Graham, B., & Matikonis, K. (2025). SME crisis management and performance: Leveraging algorithm supported induction to unravel complexity. *Journal of Computational Social Science, 8*, Article 56. https://doi.org/10.1007/s42001-025-00383-x
3. McCann, F., McGeever, N., & Yao, F. (2023). SME viability in the COVID-19 recovery. *Small Business Economics, 61*, 1053–1074. https://doi.org/10.1007/s11187-022-00723-5

Publication Prerequisites and terms

1- The journal publishes scientific research and studies in statistics and informatics written in Arabic, English and French, to make it clear that research submitted for publication has been published or submitted for publication in magazines or other periodicals or presented and published in periodicals for conferences or seminars.
2- Send electronic copies (word & PDF) of the research and studies to the editor should include the name of the researcher or researchers and their scientific titles and places of work with the address of the correspondence, the numbers of telephones and e-mail. The research to be published should be sent electronically in accordance with the specifications below:
   a. To be printed on A4 paper and be in the form of a single column and use the Type simplified Arabic and Times New Roman for English and French and with a font size (12). Using Microsoft Word and on one face of the paper.
   b. The margin is 2.5 cm for all sides of the paper.
   c. The researcher will attach a summary of his research in Arabic, English, or French in no more than one page.
   d. Place references at the end of the paper and separated page. It is recommended to use the Harvard system of referencing, which (author's name, year of publication, source address, publishing house, country).
   e. Numbered tables, illustrations, and others as they are received in the research, documents as aliases of the original sources.
   f. The number of search or study pages should not exceed (25) pages.
3- Authors will notified of receiving their research within two working days from the date of receipt of the research.
4- Referees will evaluate all submitted research, the Authors will informed of the proposed evaluation and modifications if any within two weeks of receipt of the research.
5- The editorial board of the Journal has the right to accept or reject the research and has the right to make any modification or partial redrafting of the material submitted for publication in accordance with the format adopted in its publication after the approval of the researcher.
6- Published research becomes the property of the Journal and may not republished elsewhere.
7- The articles published in the magazine reflect the opinions of the authors, and do not necessarily reflect the view of the Journal or the Arab Institute for Training and Research in Statistics.
8- The research is sent to the magazine's e-mail address:
   journal@aitrs.org or **Info@aitrs.org**

Journal of Statistical Sciences

Scientific Referred Journal

Editorial Board

Editor-in Chief

Dr. Ziad Abedallah

Editorial Secretary

Dr. Bachioua Lahcene

Editorial Board Members

Prof. Dr. Faisal Al-Sharabi
Dr. Salwa Mahmoud Assar
Dr. Hassan Abuhassan
Prof. Dr. Abed Khaliq Tohami
Prof Dr. Ahmed Shaker Almutwali
Dr. Hamid Bouzida
Prof. Dr. Mukhtar Al-Kouki
Prof. Dr. Issa Masarweh

Scientific Consulting Committee

Dr. Qassim Al-Zoubi
Dr. Diaa Awad
Dr. luay shabaneh
Dr. Nabeel M. Shams
Dr. Khalifa Al-Barwani
Prof. Dr. Ghazi Raho
Dr. Ola Awad
Prof. Dr. Awad Haje Ali
Prof. Dr. Maytham Elaibi Ismael
Dr. Mohammed Husain Ali Al-Janabi

Listed in Ulrich's website
www.ulrichsweb.com
Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)
www.emarefa.net/arcif/
ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

P.O. Box: 851104- Amman 11185 Jordan ص.ب: 851104 عمان 11185 الأردن
Tel: +96265549805 – Fax: +96265549804- www.aitrs.org , info@aitrs.org

مجلة العلوم الإحصائية

Arab Institute for Training and Research in Statistics

Journal of Statistical Sciences

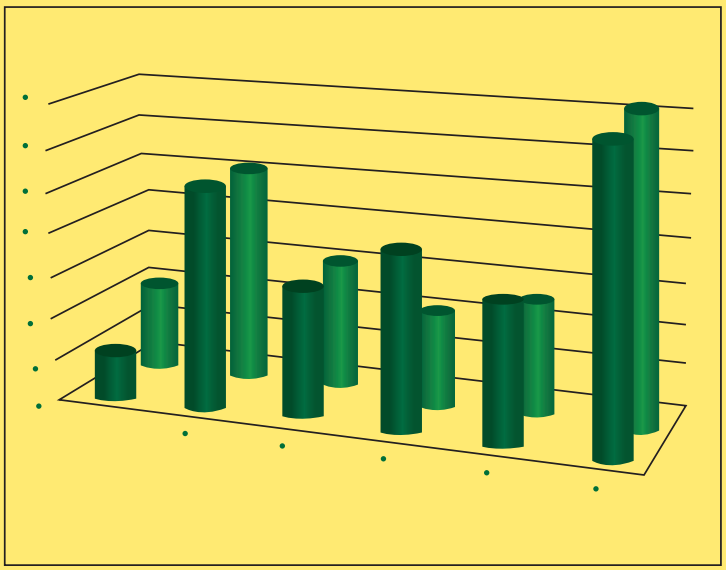

Issue No. 30

Scientific Peer-reviewed Journal issued by
Arab Institute for Training and Research in Statistics
Listed in Ulrich's website
www.ulrichsweb.com
Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)
www.emarefa.net/arcif/
ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

June 2026
No. 30